الاستراتيجية التركية نحو الاتحاد الأوروبي في عهد الرئيس أردوغان

أ.د. رنا حسيب كاظم
د. هشام متعب عبدالله
كلية التربية- الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: تركيا. اوربا. الرئيس أردوغان

الملخص:

لا زالت تركيا في عهد الرئيس أردوغان تجتمع مع أوروبا ضمن البيت الأوروبي الواسع حول ضوابط ومبادئ وقيم مشتركة ومن خلال التقدم للعضوية الكاملة مع الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز الحياة الديمقراطية وتطوير حقوق الإنسان ومأسسة اقتصاد السوق الحر وترسيخ معايير الحياة المعاصرة في كافة الصعد.

في هذا البحث سنسعى للإجابة عن التساؤل التالي، ألا وهو هل لا زالت تركيا تلعب دورًا محوريًا ومؤثرًا في القارة الأوروبية مما يجعل من انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي خيارًا استراتيجيًا؟، أم أن التحولات والأزمات مع كل من فرنسا واليونان والأزمات الاقتصادية التي تعصف بدول الاتحاد الأوروبي، أو الأزمة السورية وتداعياتها على تركيا جعل منها يطغى على الشغف التركي الانضمام للاتحاد الأوروبي يفتر؟، وبالتالي، هل تحاول تركيا (اردوغان) التحوّل نحو خيارات أخرى تجعل من تركيا تبحث عن خيارات أكثر ملاءمة لتصبح خيارات تركيا الاستراتيجية بديلًا عن استراتيجية الانضمام للاتحاد الأوروبي؟

في هذا الإطار سيتم استعراض الاستراتيجية التركية نحو الاتحاد الأوروبي في عهد الرئيس أردوغان وتطور العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي وانعكاسات انضمام تركيا إلى الاتحاد على الاتحاد الأوروبي وعلى السياسة الخارجية والداخلية التركية، ومدى تأثير وقوة تركيا السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي.

كما سيتم بحث محددات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي المتمثلة في المحدد الجغرافي والمحدد الديمغرافي والعامل الديني وأهم المشاكل السياسية مع أوروبا مثل المسألة القبرصية والمسألة الأرمنية والمشكلة الكردية والمحدد الاقتصادي. و تتمثل أهم علاقة ما بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. بتقلب العلاقات بين الطرفين في

هذا المجال، تارة في قبول الدخول في مفاوضات الانضمام الى الاتحاد الأوروبي وعرض شروط صعبة وشبه مستحيلة على تركيا للانضمام إليه، وتارة تقييم المتطلبات التي تستوفيها تركيا، رفض بعضها، وقبول بعضها بشكل جزئي وعرض مطالب جديدة بطرق مختلفة.

في هذا الإطار فإن السياسة الخارجية للرئيس أردوغان تهي التواصل والاستمرار عبر مراحل زمنية، ساعية الى تحقيق أهدافها، ويحاول أردوغان في نفس الوقت من لعب دور إقليمي بارز ومؤثر ومميز من خلال توجهات السياسة الخارجية الجديدة نحو الشرق الاوسط، وهذا لا يعني انه تخلى وأهمل مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي . بل يرى أن هذا الهدف لن يتحقق إلا من خلال ممارسة تركيا لدور إقليمي ودولي مركزي، يعطي تركيا قوة في مسألة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، بعدا دوليا ومركزيا لها في الجوانب السياسية والاقتصادية والتأثير على المستوى الاقليمي والدولي، وهذا يعني سياسة التوازن لإعطاء اكبر قدرة للمناورة لسياستها الخارجية تجاه قضايا إقليمية ودولية، في علاقتها مع أوروبا وفي قضايا الشرق الأوسط وأفريقيا.

المقدمة:

في خضم المتغيرات والأحداث المتسارعة التي تواجهها تركيا في المنطقة سواء على مستوى العلاقات مع أوروبا أو مع محيطها الجنوبي والشرقي مع روسيا وإيران وسوريا والتي أرخت بظلالها على قوة وضعف العلاقات التركية الدولية، ولما لهذه الأزمة من انعكاسات سلبية وإيجابية على سياسات الخارجية التركية، لا زالت تركيا في عهد الرئيس أردوغان تؤكد ولو بشكل غير معلن، ومعلن في بعض الأحيان أن تركيا تجتمع مع أوروبا ضمن البيت الأوروبي الواسع حول ضوابط ومبادئ وقيم مشتركة، حيث أن تركيا قامت بخطوات حثيثة للتقدم نحو تحقيق هدف العضوية الكاملة مع الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز الحياة الديمقراطية وتطوير حقوق الإنسان ومأسسة اقتصاد السوق الحر وترسيخ معايير الحياة المعاصرة في كافة الصعد[1]، في نفس الوقت الذي لا زالت فيه تركيا تؤثر وتتأثر بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشهدها أوروبا.

بناء على ما تقدم، هل لا زالت تركيا تلعب دورًا محوريًا ومؤثرًا في القارة الأوروبية يجعل من هدف انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي خيارًا استراتيجيًا؟، أم أن التحولات والمتغيرات التي تحيط بتركيا من كل جانب سواء في أزماتها الأخيرة مع كل من فرنسا واليونان والأزمات

الاقتصادية التي تعصف بدول الاتحاد الأوروبي، أو من خلال الأزمة السورية وتداعياتها على تركيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيًا وأمنياً وعسكرياً، أو من خلال التوسع والانتشار والتأثير التركي في الدول الأفريقية في ليبيا والصومال وبعض الدول الافريقية الأخرى، أو من خلال تعزيز علاقات تركيا مع دول البحر الأسود وبالأخص دول مجلس التعاون التركي، جعل من كل هذه المتغيرات تطغى على الشغف التركي الانضمام للاتحاد الأوروبي يفتر؟، وبالتالي، هل تحاول تركيا (اردوغان) التحوّل نحو خيارات أخرى تجعل من تركيا تبحث عن خيارات أكثر ملاءمة لتصبح خيارات تركيا الاستراتيجية بديلًا عن استراتيجية الانضمام للاتحاد الأوروبي؟

هل ما زال سعي تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيعزز القدرة التنافسية النسبية للاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي؟ وهل لا زالت تركيا تشكل مكسبًا حقيقيًا للاتحاد الأوروبي بحكم موقعها الجيوستراتيجي لامتلاكها طاقات اقتصادية وقوة بشرية كبيرة؟ أم أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سيشكل عبئا عليه؟

أهمية البحث وأهدافه

في هذا البحث سنلقي الضوء على الاستراتيجية التركية نحو الاتحاد الأوروبي في عهد الرئيس أردوغان. في نفس السياق سنحاول القاء الضوء على تطور العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي من مبدأ الشراكة الاستراتيجية، ومحاولات تركيا الانضمام إلى الاتحاد، ومدى استجابة تركيا على الوفاء بمتطلبات وتذليل العقبات عبر إنجاز الإصلاحات في مختلف المجالات، ومحددات الشراكة بين تركيا والاتحاد الأوروبي على المستويات الجغرافية والديمغرافية والدينية وبعض القضايا السياسية والاقتصادية، وانعكاسات انضمام تركيا إلى الاتحاد على الاتحاد الأوروبي وعلى السياسة الخارجية والداخلية التركية، ومدى تأثير وقوة تركيا السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي.

الشراكة الاستراتيجية بين تركيا والاتحاد الأوروبي

منذ توقيع تركيا والاتحاد الأوروبي اتفاق الشراكة عام 1963، لا زالت تركيا تشتكي من ازدواجية المعايير التي يتعامل بها الاتحاد الأوروبي معها بخصوص ترشحها وطلب انضمامها لعضوية الاتحاد الأوروبي، فبينما انضمت دول بدأت مفاوضات عضويتها بعد تركيا بكثير إلى التكتل الأوروبي، لا تزال تركيا تواجه عراقيل متعددة تحول دون حصولها على هذه العضوية.

ينص اتفاق الشراكة التركي الأوروبي على إقامة اتحاد جمركي تدريجي كمرحلة انتقالية نحو انضمامها إلى المجموعة الأوروبية، وتضمن ثلاث مراحل يجب أن تمر بها تركيا: التحضيرية والانتقالية والنهائية، لكن السعي التركي لتحقيق المرحلة الثالثة - العضوية الكاملة - اصطدم بعراقيل كثيرة حالت دون بلوغها الهدف في ظل معارضة شديدة من بعض الدول الأوروبية كألمانيا وفرنسا.

عام 2005 جرت مفاوضات رسمية من أجل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ووصلت المفاوضات إلى طريق مسدود في عام 2009؛ ثم توترت الأوضاع عام 2010 عقب إغلاق الموانئ التركية في وجه السفن القبرصية. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن تركيا لا تزال ترفض الاعتراف بقبرص كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي، كما حاولت الحكومة تحسين وضعية حقوق الإنسان من خلال إنشاء المؤسسة الوطنية التركية لحقوق الإنسان ؛ إلا أنّ قانون المؤسسة لا يتوافق بشكل كامل مع مبادئ الأمم المتحدة حول مؤسسات حقوق الإنسان[2].

وبسبب الأزمة السورية التي أدت إلى نزوح مئات الآلاف من اللاجئين إلى أوروبا عام 2015، كثف الاتحاد الأوروبي جهوده لإعادة فتح ملف انضمام عضوية تركيا للاتحاد بشكل جدي، مما وضع تركيا في موضع تفاوضي قوي، حيث اشترطت الدخول في فصل جديد من المفاوضات بخصوص العضوية مع إدراج سياسة الميزانية في المحادثات مقابل استقبالها للاجئين الوافدين. لكن مع توقف تدفق اللاجئين نحو أوروبا قوبل المطلب التركي المتمثل بتحرير التأشيرات وعلاوة مالية من الاتحاد الأوروبي قدرها 6 مليارات يورو للتعامل مع أزمة الهجرة، بالرفض. كما صوت البرلمانيون الأوروبيون على تجميد المفاوضات في نوفمبر 2016، بسبب حملة الاعتقالات والإقالات والملاحقات التي طالت مدبري الانقلاب الفاشل في تركيا عام 2016.[3]

وفي كل دورة مفاوضات جديدة في الفترة 2015- 2019 تبحث بين الجانبين التركي والأوروبي تطرح مسألة إلغاء تأشيرات الدخول وتحديث الاتحاد الجمركي، والمرحلة التي تم التوصل إليها في مسار مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد، والتعاون في مكافحة الإرهاب، وفجأة يتم توقف السعي الأوروبي باتجاه عضوية تركيا وعند كل مفترق وأزمة تتذرع بها أوروبا في هذا الجانب.

أما عن الدوافع التي تقف وراء رفض أوروبا انضمام تركيا، يقول غازي التكريتي، الباحث في مركز هولندا للدراسات الدولية بمدينة أمستردام: إن التحامل على المسلمين يقف وراء رفض انضمام تركيا يعتبر واحداً من أهم الأسباب، وهو ما عبر عنه صراحة العديد من زعماء الاتحاد الأوروبي مراراً." وتابع: "لأن انضمام تركيا يعني اجتياح 80 مليون مسلم لبلدان الاتحاد التي تعاني من تراجع عدد السكان بعكس تركيا، الأمر الذى من شأنه تسريع وتيرة تغير الهوية الأوروبية، وزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في دولها، ففي الإطار المؤسسي الذي يضبط عمل الاتحاد يمكن لأنقرة السيطرة على المؤسسات الأوروبية بسهولة." وأضاف التكريتي: "كما أن المسألة القبرصية مع اليونان المستعصية على الحل منذ عقود تقف عقبة كأداء أمام الطرفين، إلى جانب اتهام تركيا بأنها دولة لا تحترم القانون والديمقراطية وحقوق الأقليات، من وجهة نظرهم."[4] كما المشكلة الأرمينية، والمشكلة الكردية ....

محددات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

كثيرة هي المحددات والضوابط والسياسات والنظم التي تحكم معايير انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الإطار سيتم التطرق إلى المحدد الجغرافي والمحدد الديمغرافي والعامل الديني وأهم المشاكل السياسية مع أوروبا مثل المسألة القبرصية والمسألة الأرمنية والمشكلة الكردية والمحدد الاقتصادي. وفي ضوء استعراض هذه المحددات نؤكد على أن أهم الدول المعارضة لدخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هي النمسا، وألمانيا وهولندا وفرنسا وبعض الدول الأخرى، أما الدول الموافقة على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فهي فنلندا والسويد ورومانيا وإيطاليا وبلغاريا[5]. وفيما يلي استعراض سريع لأهم المحددات التي ذكرناها أعلاه:

العامل الجغرافي:

يقع ما يقرب من 3% من مساحة تركيا في أوروبا، أما الجزء المتبقي فيقع في آسيا. وتحد تركيا كل من بلغاريا واليونان (دول أوروبية) وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وإيران والعراق وسوريا والبحر الأسود. بناء على المساحة الصغيرة التي تقع ضمن أوروبا يعارض الكثير من الأوروبيين انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي لأنها ليست جزءا من طبيعتها الجغرافية، وإن ملامسة الحدود التركية لحدود سوريا وإيران والعراق إلى مناطق القوقاز وتوسع الاتحاد

الأوروبي إليه في حال انضمام تركيا سيقربه من مناطق الخطر وعدم الاستقرار[6]، كما سيعرضه إلى فتح أفواج الهجرة غير الشرعية من الأقطار العربية والإسلامية والأفريقية.

في المقابل يؤكد أنصار عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد يقوم على القيم والسياسة أكثر من الجغرافيا، وهذا الأمر يعطي لأوروبا بعدًا مع منطقة فيها مصالح كثيرة وتعطيها امتدادا جغرافيا يمكنها أن تقف على قدم المساواة مع أمريكا، كما أن تركيا عضو في المؤسسات الأوروبية جميعها مثل الناتو ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومجلس أوروبا.

العامل الديمغرافي:

يبلغ عدد سكان تركيا أكثر من 80 مليون نسمة وهو ما يعطي تركيا ثقلاً كبيراً على الصعيد البشري ويؤدي في حال انضمامها إلى أوروبا إلى السيطرة على سوق العمالة أولاً، والتغلغل في الدول الأوروبية التي تعاني من نقص في السكان أصلاً ومن ثم تغيير المعادلات الديمغرافية الداخلية للدول الأوروبية ثانياً. ويرى المعارضون أن الثقل التركي من حيث عدد السكان سيؤدي إلى وجود خلل في الموازين داخل الاتحاد الأوروبي، وسيكون له تبعات تثير القلق على وزنها في عملية التصويت وفي تمثيلها في مؤسسات الاتحاد وحقها في الحصول على عدد أكبر من المقاعد في البرلمان الأوروبي. إن تركيا من البلاد الكبيرة سكانياً إذا ما قورنت بعدد من الدول الأعضاء الحاليين، لدرجة أن عدد سكانها يفوق عدد سكان أكثر من 8 دول أعضاء حالياً في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم سيصبح لها تأثير معين في الاتحاد، ولاسيما في البرلمان الأوروبي - اذا حصلت تركيا على العضوية ستحصل على اكبر نسبة تمثيل داخل البرلمان الأوروبي.- فضلا عن غيره من مؤسسات الاتحاد الأوروبي المختلفة [7].

العامل الديني:

عقب سقوط الإمبراطورية العثمانية نشأ التوجه الغربي لدى تركيا على أيدي مصطفى كمال أتاتورك حيث قام عقب ذلك بإلغاء المدارس والمؤسسات الدينية، والمحاكم الشرعية، واستبدلت بها وزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم، في حين قام الدستور الجديد الذي تم إقراره في تلك المدة بالفصل بين الدين والدولة. وعلى الرغم من تعاليم أتاتورك التي شكلت سداً منيعاً للتعامل الإيجابي مع الدين وقدمت صيغة علمانية مستقاة من التجربة الأوروبية. رغم كل ذلك وبعد مرور وقت طويل لم تفلح أبدا في اقتلاع دور الدين من نفوس الأتراك وهو ما دعا بعض الأوروبيين إلى اعتبار تركيا بعلمانيتها وتغربها امتدادا لدولة الخلافة الإسلامية في ذهنهم، وهذا ما

يفسر التناقض المستمر في المنهج الأوروبي للتعامل مع الحالة الإسلامية التركية. كما أن الكثير من الأوروبيين يتخوفون من وجود دولة إسلامية داخل الاتحاد الأوروبي ما يهدد الهوية المسيحية الأوروبية، فالتراجع السكاني الأوروبي يقابله تضخم في الولادات المسلمة داخل أوروبا، ما سيحول أوروبا إلى هوية مهددة أو على الأقل غير ممسكة تماماً بقراراتها ومصيرها .كما يطرح بعض الأوروبيين العامل الإسلامي كحاجز بين تركيا والعضوية في الاتحاد الأوروبي[8].

المشكلة القبرصية:

منذ استقلال قبرص اليونانية وإجراء تعديلات دستورية لمنحها أكبر قدر ممكن من المجال لإدارة البلد، واعتراف الدول المختلفة بها، عارض القبارصة الأتراك هذه التعديلات ورأوا فيها ضد مصالحهم وتسلبهم الضمانات الدستورية، ما أدى إلى اندلاع القتال بين القبارصة اليونانيين والأتراك .وبعد حروب ومناوشات قامت تركيا بالحرب على قبرص اليونانية والاستيلاء على مناطق في شمال قبرص ثم إعلان رؤوف دنكطاش عام 1975 بتمتع المناطق الشمالية من قبرص بالحكم الذاتي وسماها بالولايات التركية الفيدرالية .وفي عام 1983 أعلن القبارصة الأتراك استقلال جمهورية شمال قبرص التركية، التي لم تعترف بها دول العالم باستثناء تركيا. ومنذ ذلك التاريخ شكلت المشكلة القبرصية عقبة كبيرة أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد إذْ تم استخدامها كعامل مفرمل لهذه العضوية، وخصوصاً بعد أن أصبحت قبرص عضواً في الاتحاد الأوروبي عام 2004.[9]

المشكلة الأرمنية:

شكلت القضية الأرمنية عائقاً أساسياً أمام انضمام تركيا للاتحاد بسبب الضغوط التي يمارس عليها اللوبي الأرمني الموجود في أوروبا والولايات المتحدة للاعتراف بالمجازر التي ارتكبت ضد الأرمن. وقد استخدم الاتحاد الأوروبي هذه القضية ضد تركيا، قبل اتخاذ الاتحاد قراره ببدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد. وبادرت الحكومات التركية المتعاقبة إلى تحسين العلاقات مع أرمينيا، فقد اعترفت تركيا باستقلال أرمينيا فور انفصالها عن الاتحاد السوفيتي . يعيش في تركيا نحو 40 ألف أرميني يعملون من دون إذن عمل، على الرغم من أنهم ليسوا مواطنين، وبادرت تركيا إلى دعوة أرمينيا إلى الانضمام إلى منتدى البحر الأسود الاقتصادي، على الرغم من أن أرمينيا ليست مطلة على البحر الأسود. كما جاءت زيارة الرئيس التركي عبد الله غول إلى أرمينيا في آب 2008 ولقائه الرئيس الأرميني "رغبة سياسية "مشتركة في تهدئة التوتر بين

بلديهما والمنطقة، واتفق الجانبان على تشكيل لجنة مشتركة لمراجعة التاريخ في صدد الدعاوى الأرمنية بوقوع مذابح أيام الدولة العثمانية، والترويج لمنتدى أمن القوقاز والتعاون فيه الذي قد يكون حلا لقضايا القوقاز جميعها، وتنمية التعاون الاقتصادي بين دوله ومن هنا فلابد للحكومة التركية العمل على تحسين العلاقات ليس فقط مع الحكومة الأرمينية، بل عليها العمل لتحسين العلاقة بين الشعبين التركي والأرميني.[10]

المشكلة الكردية وحقوق الانسان:

في خضم المفاوضات لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تتعرض تركيا لانتقادات عديدة من قبل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان والتعذيب الذي يتعرض له المساجين، ولعل من ابرز تلك الانتقادات هي التي تتعلق بالحقوق السياسية والثقافية للأكراد الذين يتمركزون في شرق وجنوب البلاد، حيث تتهم تركيا بأنها تهمش هذه المناطق وبالتالي تعاني من التخلف، ولكن وبسبب رغبة تركيا الشديدة للحصول على العضوية في الاتحاد الأوروبي، فإنها قامت بتنفيذ الشروط الأوروبية المتعلقة بمسألة الأكراد، وكان هذا واضحا من خلال سياسة حزب العدالة والتنمية، حيث تم الاعتراف بهم والسماح لهم باستخدام رموزهم الثقافية، اللغة، التعليم، الاحتفال بأعيادهم القومية، وأيضا ادخال اللغة الكردية في الاذاعة والتلفزيون، كما سمحت لهم بالمشاركة السياسية اذ وصل عدد من النواب الأكراد في البرلمان التركي، وعلى الرغم من ان هناك العديد من الاصلاحات التي قامت بها تركيا بشأن حقوق الانسان والديمقراطية، الا أن الاتحاد الأوروبي يرى ان تركيا لم تحقق المعايير التي تؤهلها لان تلتحق بالركب الأوروبي [11].

المحدد الاقتصادي:

تشهد تركيا منذ سنوات تحولات جذرية حولتها من دولة ضعيفة تابعة اقتصادياً إلى مصاف الدول القوية سياسياً، وهو ما انعكس في علاقاتها الإقليمية والدولية، إلى جانب تفاعلها مع مشاكل الدول الإسلامية والعربية، وقيامها بدور فاعل في كثير من قضايا الإقليم مثل الأزمة السورية. وفي هذا الإطار يطلق البعض على مشروع تركيا الاقتصادي المتنامي بمشروع تركيا الجديدة الذي أطلقه أردوغان، والذي تنتهي مرحلته الأولى عام 2023 في الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية والرامي إلى تحديثها. هذا الأمر يخيف الأوروبيين ما يجعلهم يتذرعون بذرائع كثيرة لقطع الطريق على تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي. وفي المقابل

تشهد فيه أوروبا مشاكل عديدة أضعفت من تعاطيها مع الأحداث العالمية، وهو ما دفع بريطانيا إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي.

إذن يوجد فجوة اقتصادية بين الجانب الأوروبي والتركي: الذي تجلى بالمخاوف الاقتصادية الأوروبية من الخسارة التي قد يسببها تدفق المنتجات التركية إلى أسواق دول الاتحاد، نظراً إلى أثمانها الرخيصة مقارنة بأسعار المنتجات الأوروبية. ويرى المعارضون أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيجعل منها صيناً أخرى في أوروبا، كما هي الصين بالنسبة إلى العالم.

السياسة الخارجية للرئيس أردوغان

يعد الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي من أهم العناصر الرئيسية في السياسة الخارجية التركية، حيث تلعب تركيا دورًا استراتيجيًا بسبب جغرافيتها ومُحيطِها. وفي ظل تعثر مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ومواجهتها للعديد من العراقيل التي يضعها الاتحاد الأوروبي، بدأت تركيا في عهد الرئيس أردوغان بناء علاقات جيدة وتفاهمات سياسية واقتصادية مع جيرانها (مثل: إيران وروسيا والدول القوقازية)، بالطبع سببت هذه الاستراتيجية الجديدة قلقًا لدى بعض المراقبين الغربيين الذين شعروا بالإحباط، ففي السابق، كانت تركيا هي من تسعى وتطمح للحصول على عضوية في الاتحاد الأوروبي، أمّا اليوم فقد خفت هذه الوتيرة في السياسة الخارجية التركية في ظل إعادتها لتقويم سياستها الخارجية. ومع وصول حزب التنمية والعدالة إلى السلطة بقيادة الرئيس أردوغان، حصل تغيير جذري ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة، حيث أن تركيا بموقع ومكانة مرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تفضي لأن تكون قوة مركزية [12].

كما أن السياسية الخارجية التركية تقوم على عناصر ليبرالية أخرى مثل القوة الناعمة، حل الصراعات وتعزيز فوزها في الثنائيات. يقول أحمد أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي"، أن بلده يمتلك "العمق الاستراتيجي" بسبب التاريخ والجغرافية وقُرب تركيا من مجموعة صغيرة من البلدان التي يسميها "المحور". يرى أوغلو أيضًا أن تركيا لا ينبغي أن تلعبَ دورًا إقليميًا في البلقان والشرق الأوسط بل ينبغي أن تطمح إلى لعب دور قيادي في العديد من المناطق لعلّ أبرزها الشرق الأوسط، البلقان، القوقاز، آسيا الوسطى، بحر قزوين، البحر الأبيض المتوسط، الخليج العربي ثم البحر الأسود لتُصبح قوة عظمى ودولة عالمية. [13]

لا يخفى على الساسة والمحللين السياسيين ان سياسة أردوغان تجاه الاتحاد الأوروبي تنبع من اعتقاده أن أوروبا اليوم هي بحاجة لتركيا وليس العكس، فضم تركيا إلى الاتحاد له ميزة استراتيجية لصالح أوروبا، فالموقع الجيوسياسي لتركيا التي تربط قارتي آسيا وأوروبا سيكسب أوروبا مد جسور التواصل مع العالم الإسلامي العربي والقوقازي وإكسابها قدرة على التأثير في الوضع الجيواستراتيجي الدولي ويجعلها أكثر قربًا من الهند والصين والمناطق الأكثر ثراء بالنفط والغاز في العالم.

ونظرًا لوجود تركيا في الحلف الأطلسي فهي تقف حاجزًا في وجه أي تحرك روسي محتمل في المستقبل باتجاه المياه الدافئة ومناطق النفط.[14] وانطلاقاً من حجم تركيا وموقعها، فان تركيا ستصبح لاعباً أساسياً في صنع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وبدخول تركيا إلى الاتحاد ستمتد حدود الاتحاد الجديدة إلى جنوبي القوقاز :أرمينيا– جورجيا وإلى سوريا، إيران والعراق، ما سيؤدي إلى تعميق الاهتمام الأوروبي بهذه المناطق وتزايد التدخل في شؤون كانت سابقاً تعد جزءاً من العلاقات الثنائية بين تركيا وجيرانها ولم تكن كأولوية بالنسبة للاتحاد، مثل مراقبة الحدود ومنح الفيزا إلى الاعتراف الدبلوماسي –أرمينيا- والنزاعات حول مصادر الطاقة – المياه -.-كما سيعزز دخول تركيا الدور الأوروبي في منطقة البحر الأسود– ولاسيما بعد انضمام بلغاريا ورومانيا إلى عضوية الاتحاد، ومن ثم ستصبح هناك حدود بحرية للاتحاد وهي البحر الأسود.[15] كما أن انضمام تركيا إلى الاتحاد سيعزز التعاون الاقتصادي بين الجانبين والمشاريع المشتركة مثل مشاريع الطاقة المتمثلة بالنفط والغاز من دول بحر قزوين واستخدامها كخط احتياطي.

من الناحية العسكرية، فإن انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي سيجعل الاتحاد أقوى خصوصا أن تركيا هي عضو في حلف الناتو. أما من الناحية الاقتصادية فتركيا تمتلك سوقاً واسعة ونشيطة وهي نقطة استثمار جاذبة للاستثمار الخارجي وتسعى بشكل دؤوب لتطوير زراعتها وصناعتها وخدماتها وبنيتها التحتية. كما أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سينهي العديد من الأزمات مع كل من اليونان وقبرص التركية وتعزيز الحوار بين هذه الدول كشركاء في الاتحاد.[16] إذن فإن هذه المميزات وغيرها ستخدم الاتحاد الأوروبي سياسياً واقتصاديا وعسكرياً.

من الناحية الاقتصادية، ان توسع الاتحاد الأوروبي من خلال ضم تركيا، سيمنحه حدودا مجاورة لمنطقة الشرق الأوسط، مما سيجعله اكثر تواصلا في المنطقة، وخاصة من الناحية الاقتصادية لأنه سوف يكتسب سوقا لا يستهان به لتصدير منتجاته اليه، تؤكد فنلندا بأنها تدعم وتؤيد انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وان الازمات المالية التي تمر بها الدول الأوروبية حاليا، لم تكن تحدث لو كانت تركيا عضوا في الاتحاد الأوروبي[17].

لا شك أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في عهد الرئيس أردوغان هي بمثابة رسالة مفادها أن حكومة بلاده (التي تتهم بأنها إسلامية) هي قادرة على الاندماج مع الأوروبيين والمحافظة على الحريات وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وقادرة على تعزيز دور المجتمع المدني التركي، كما أن تركيا ستساعد الاتحاد الأوروبي من خلال استخدام القوة الناعمة لمد جسور من التواصل مع بقية دول الشرق الأوسط في مسيرة الاتحاد الأوروبي.

السياسة الداخلية للرئيس أردوغان

تتمثل سياسة الرئيس أردوغان الداخلية في عدة نقاط، ابتدأها مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002[18]، ومنها التخلص التدريجي من النفوذ والنظام العسكري العلماني المتشدد الذي حكم تركيا منذ وصول أتاتورك للسلطة بعد سقوط الخلافة العثمانية في القرن الماضي، والعمل على الوفاء بمتطلبات الانضمام للاتحاد الأوروبي ونيل عضويته من خلال نظام الحريات وحقوق الانسان وتعزيز الديمقراطية، والسعي لأن تكون تركيا قوة إقليمية ودولية في أوروبا والعالم الإسلامي في ظل التوتر والاضطراب والمشاكل المذهبية والمشاكل الاقتصادية، تقوم السياسية الداخلية على الدفع لإيجاد مكان لها خارج هذه الدوائر والرفع من مستوى الرفاهية للمجتمع التركي وإطلاق المشاريع الاقتصادية الكبيرة والاستراتيجية وردم الهوة الإنمائية بين المحافظات والمناطق التركية المختلفة وتأسيس مواطنية متكافئة وتعطيل النزعات العرقية والمذهبية، وتحسين صورة تركيا في المجتمع الدولي وجعل دورها محوريًا وأساسيًا في المنطقة والعالم.

منذ العام 2003 بدأ انطلاق قطار الاصلاحات التي اتخذتها حكومة الرئيس أردوغان عرفت بالحزمة السابعة أهمها، تعجيل إجراءات التحقيق، وتشديد العقوبات في حالات التعذيب،ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، وإلغاء جرائم الرأي، وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية لتسهيل إجراءات الإشهار، ومنح الأقليات حق التعلم بلغاتها (11)، وإلغاء محاكم أمن الدولة -

سيئة السمعة-، وحماية الأقليات، ومنح الأكراد المزيد من الحريات، وإحكام قبضة المدنيين على الجيش، وتقليص دوره في الحياة السياسية، ووضع ميزانيته تحت الرقابة البرلمانية، وتعزيز الديمقراطية[19].

أما على صعيد الوضع الاقتصادي، فقد تمكنت تركيا من تحقيق قفزات هائلة إلى الأمام في مجال الصناعة والسياحة والتعليم والخدمات، وإعادة إرساء استقرار نسبي للأسعار وتحقيق نمو سنوي مقبولة (حوالي 6 %)، ما جعل الاقتصاد التركي يتطور بوتيرة أسرع من معدل النمو العالمي الذي يبلغ خمسة في المئة، وتم جذب استثمارات أجنبية، وأعلن البنك المركزي التركي بعدم حاجة تركيا إلى قروض صندوق النقد الدولي وتم تحقيق معدلات نمو عالية وارتفع مستوى متوسط دخل الفرد بشكل ملحوظ وشهدت الطبقة الوسطى ازدهاراً ملموساً وتمت السيطرة على معدلات تضخم العملة التركية، والمحافظة على سعر صرف العملة التركية والحد من تفشي مظاهر الرشوة والفساد[20].

مسار العلاقات التركية الأوروبية

تتمثل أهم علاقة ما بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. بالرغم من تقلب العلاقات بين الطرفين في هذا المجال، تارة في قبول الدخول في مفاوضات الانضمام الى الاتحاد الأوروبي وعرض شروط صعبة وشبه مستحيلة على تركيا للانضمام إليه، وتارة تقييم المتطلبات التي تستوفيها تركيا، رفض بعضها، وقبول بعضها بشكل جزئي وعرض مطالب جديدة بطرق مختلفة .....

في هذا الإطار، وبالرغم من قناعة الاتراك أن المفاوضات طويلة وشاقة ووجود معارضة داخل الاتحاد الأوروبي لانضمام تركيا إليه، ونظراً لقناعة الاتراك في الحصول على عضوية كاملة، يتركز اهتمام الرئيس أردوغان للحصول على العضوية الكاملة وعدم التراجع عن هذا المطلب بالرغم من كل الشروط الأوروبية الصعبة والتي يتنافى بعضها مع قيم وثقافة وسياسات الأتراك، وبالرغم من العروض التي قدمها اعضاء في الاتحاد كمبدأ الشراكة[21] وغيرها، إلا أن رغبة الرئيس أردوغان ومن خلال الأشواط الكبيرة التي قطعها في هذا الشأن، فهي إيجابية على الجانبين بالنسبة لتركيا.

في الجانب الأول، استطاع الرئيس أردوغان أن يحقق إنجازات كبيرة على المستويات السياسية والاقتصادية ... ضمن الشروط والمعايير التي وضعتها أوروبا – هذه المتطلبات لم

تستطع الأحزاب العلمانية التركية التي حكمت قبل أردوغان من تنفيذها- فضلاً عن التعديلات القانونية ووضع حد لسيطرة الجيش على السلطة وتوسيع الحقوق والحريات وإيجاد حل لمشكلة الهوية الكردية. وقد أشادت بعض التقارير مثل المفوضية الأوروبية بالتقدم الملحوظ الذي حققته تركيا بخصوص المعايير السياسية لانضمامها للاتحاد[22].

في نفس الوقت وبالرغم من النهضة والنمو الاقتصادي في تركيا في ظل حكم الرئيس أردوغان، تخرج تلميحات من بعض قيادات حزب العدالة والتنمية أنهم ما عادوا بحاجة إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فالطموحات التركية بالامتداد نحو أوروبا ما زالت قوية على الصعيد السياسي والاقتصادي، ولكنهم لا يقبلوا بأقل من العضوية الكاملة معه.

أما الجانب الإيجابي الآخر بالنسبة لتركيا، هو توجهها السياسي والاقتصادي في العمل على بديل آخر لها، يحقق لها نفس النتائج المرجوة سياسيا واقتصاديا وثقافيا وتمدد وبناء علاقات ومن ثم وضعها في مراتب الدول المؤثرة وجعلها دولة مركزية تختار موقعها وتتبنّى استراتيجية جديدة تتلاءم مع المتغيرات الاستراتيجية والجيوسياسية الجديدة. في صلب هذه الاستراتيجية الجديدة عمل الرئيس أردوغان على خلع ثوب عزلتهم الطوعيّة عن محيط تركيا الشرق الأوسطي واستبدال أوهام الالتحاق بالغرب والتطلع نحو الشرق حيث التاريخ والعادات والدين المشترك، لتعود من جديد نقطة المركز في مساحة اليابسة الأوراسية الشاسعة، وَصِلَة الوصل بين أطرافها. شكّل العالم العربي أوّل المناطق التي سعت تركيا إلى تطبيق سياستها الجديدة فيه وذلك لعدة اعتبارات اقتصادية وسياسية وجيوسياسية وهي الأهمية الجيوستراتيجية والجيوسياسية للعالم العربي وعدم واقعية السياسة التركية القديمة الرامية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والتي أدت إلى خيبة أمل كبيرة عاكسة العديد من الخطوات الناقصة والفرص الضائعة، والعامل الاقتصادي، حيث يرى أردوغان أنّ مفهوم الاقتصاد الوطني المعتمد على السوق المحلية لم يعد قابلًا للحياة، وأنّه بات على تركيا الانفتاح على العالم والاندماج في السوق العالمية [23].

سياسية أردوغان في حال استمرار بقاء المفاوضات على ما هو عليه مع الاتحاد الأوروبي

في حال استمرار بقاء المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي على ما هو عليه – من خلال التعقيدات والشروط التي يضعها الاتحاد الأوروبي-، فإن سياسة الرئيس أردوغان تحاول الاستمرار مع الاتحاد بشكل بطيء، حيث سيبقى الاتحاد الأوروبي مترددا في قبول انضمام تركيا

اليه .وهذا ما سينعكس على عملية التفاوض، وقد تمتد إلى فترة ما بين 5 – 10 أعوام أخرى إضافية في مسيرة التفاوض الطويلة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وهذا لا يعني انها سوف تنتهي بالضرورة الى ضم تركيا الى الاتحاد الأوروبي.

هذا التوجه نابع من اعتقاد الرئيس اردوغان أن الاتحاد الأوروبي يدرك مدى أهمية تركيا من الناحية الاستراتيجية، اذ يمكن لتركيا مساعدة الاتحاد في إرساء الأمن في منطقة جنوب المتوسط، نظرا لما تتمتع به تركيا من علاقات جيدة مع دول الشرق الأوسط، والتي تعتبر مصدر التهديد للاتحاد الأوروبي، وخاصة في ظل الظروف المتردية التي تشهدها المنطقة، ففي حال انعدام العلاقة مع الاتحاد الأوروبي فستتحول تركيا إلى منطقة تعزل اوروبا عن منطقة الشرق الأوسط وهو ما سيضر بمصالح الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والأمنية، فضلا عن إدراك أوروبا أنه في حال تخليها عن العلاقة مع تركيا فستنشئ تركيا عالم خاص بها مع القوقاز وآسيا الوسطى.[24]

في هذا الإطار يمكن التأكيد على أن السياسة الخارجية للرئيس أردوغان تتميز حيال الاتحاد الأوروبي بالرغم من العوائق والعقبات والمعارضة الشديدة من بعض الدول الأوروبية -المؤثرة في الاتحاد الأوروبي- هي التواصل والاستمرار عبر مراحل زمنية، ساعية الى تحقيق أهدافها التي أعلن عنها اتاتورك منذ تأسيس الجمهورية التركية عام1923، والتي كان من أهمها ربط تركيا بالعالم الغربي.

في مقلب آخر، يحاول أردوغان في نفس الوقت من لعب دور إقليمي بارز ومؤثر ومميز من خلال توجهات السياسة الخارجية الجديدة نحو الشرق الاوسط، خاصة مع دول الجوار، والدول الأفريقية، فضلا عن إقامة علاقات متبادلة تهدف الى مصالح مشتركة، مع دول صاعدة كالصين وروسيا وغيرها. هذا لا يعني انه تخلى وأهمل مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي . بل يرى أن هذا الهدف لن يتحقق إلا من خلال ممارسة تركيا لدور إقليمي ودولي مركزي، يعطي تركيا قوة في مسألة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وبعدا دوليا ومركزيا لها في الجوانب السياسية والاقتصادية والتأثير على المستوى الاقليمي والدولي.

كما أن سياسة أردوغان الخارجية تدرك أن قيمة ومكانة وتميز تركيا الجغرافية (دولة أوروبية ودولة شرق أوسطية) الإقليمية والدولية تأتي من خلال قدرتها على بناء تحالفات متعددة في السياق الإقليمي والدولي، حتى وأن بدت هذه التحالفات في رؤية البعض متناقضة

ومتعارضة أو لا يمكن الجمع بينها خاصة في بيئة غير مستقرة سياسيا كمنطقة الشرق الأوسط.وفي هذا الإطار ترى تركيا عبر سياستها الخارجية أن علاقتها مع أي طرف أو محور إقليمي أو دولي ليست بديلا عن العلاقات مع طرف آخر، فانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لن يؤثر على دورها في الشرق الأوسط، وتحالفها مع أمريكا لا يؤثر على سعيها للتعاون مع روسيا وعلاقتها مع العرب لا تعني قطع كل الوشائج والروابط مع إيران أو إسرائيل[25].

أما من وجهة نظر أخرى معاكسة، يؤكد العديد من الساسة الغربيين وبعض الساسة العرب والمراقبين المعارضين والمعادين لسياسة أردوغان الخارجية، من خلال تصريحاتهم وتقاريرهم أن السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة بعد العام 2011 (الفترة التي شهدت الاحتجاجات في العديد من الدول العربية وسميت بالربيع العربي) اتسمت بالتحولات والتقلبات في علاقتها بحلفائها وخصوصًا الأوروبيين، حيث يطلق البعض منهم على هذه السياسة "العثمانية الجديدة". بناء على هذا التوصيف يؤكد هؤلاء الساسة أن حلم قيادة المنطقة يداعب أنقرة، فلوحت بورقة السنية السياسية لتقيم في كل مكان أنظمة قريبة من حركة الإخوان المسلمين. لذا كان على الدبلوماسية التركية القيام بانتقال مؤلم: وهو التخلي عن السياسية التقليدية الداعمة للغرب وتبني خطاب مضاد للغرب ومعادي للسامية وإسلامي في آن واحد على حسب قولهم. وعلى هذا النحو، تقربت تركيا من روسيا بهدف الانضمام لمنظمة شنغهاي للتعاون، ثم اعتبرتها عدواً، حين أصبحت الأخيرة بعد بضعة أشهر الحليفة الأساسية للنظام السوري، ومن ثم أصبحت من جديد خصماً إقليمياً.[26] ويمكن ملاحظة مسارات مشابهة عند النظر إلى علاقات تركيا مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيران وإسرائيل.

وحسب هؤلاء أيضًا، تقوم الدبلوماسية التركية بتسخير مشاعر الضغينة التي تحملها أفريقيا تجاه الغرب، لكونها ما تزال تراه مستعمراً. ما تجلَّى واضحاً خلال جولة طيب رجب أردوغان الأخيرة في أفريقيا، التي زار فيها الرئيس التركي الجزائر وموريتانيا والسنغال ومالي عام 2018، حيث يؤكد أردوغان للأفارقة مدى استغلال أفريقيا من قبل أوروبا ولجذب دعم البلدان الأفريقية في مجلس الأمم المتحدة أيضاً، حيث تدعو تركيا إلى تغيير في نظام مجلس الأمن[27].

في الآونة الأخيرة، وفي إطار خطة أردوغان للتنقيب عن الغاز داخل منطقة المياه الإقليمية في بحر إيجه، أدت إلى تصعيد للوضع في جنوب بحر إيجه، وقد تم تفادي نشوب نزاع مسلح بين تركيا واليونان، بعد وساطة ألمانية. حسب مراقبين يمكن الاستنتاج أن أردوغان سيواصل سياسته في الضغط هذه، في حين يهدد الاتحاد الأوروبي بفرض مزيد من العقوبات على تركيا وحث الجانبين التركي واليوناني على التفاوض. هذا الأمر يشير حسب المراقبين إلى أن سياسة أردوغان تهدف إلى بسط نفوذ تركيا وبناء تركيا أكبر. ليس تركيا الرامية إلى التوسع نحو الغرب في عهد كمال أتاتورك، ولكن تركيا التي تعود إلى تاريخ الإمبراطورية العثمانية وحجمها الإمبراطوري والتي تريد أن تظهر للعالم - القوة الجديدة في المنطقة - نملأ الفراغ الذي خلفه انسحاب أمريكا وضعف الاتحاد الأوروبي، ونمثل مصالح المسلمين السنة في الشرق الأوسط.[28]

مدى تأثير وقوة سياسية تركيا الخارجية على المستوى الدولي.

في مسألة التعاطي مع الغرب وخصوصا الاتحاد الأوروبي تقوم السياسة الخارجية التركية على الإثارة والتلويح بعدة قضايا بوجه الاتحاد الأوروبي مثل، قضية اللاجئين، سياسة الطاقة وغيرها وهو ما جعل السياسة المشتركة ما بين الاتحاد الأوروبي وتركيا أكثر صعوبة بالنسبة لأوروبا. وفي مسألة تعاطي تركيا مع الملف السوري والأزمة في ليبيا تتخذ كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي مواقف مختلفة بشأن كل هذه القضايا وفق مصالحها الداخلية، مما يعني أن الاتحاد الأوروبي غير قادر على تطوير مواقف مشتركة في السياسة الخارجية تجاه تركيا.[29]

في مسألة أخرى تعكس مدى ديناميكية السياسة الخارجية للرئيس أردوغان في أعقاب المحاولة الانقلابية في 15 تموز 2016، زاد توجه السياسة الخارجية التركية نحو الشرق. يعكس هذا التحول، خياراً متعمداً اتّخذته تركيا، ويعود إلى ما قبل مرحلة 15 تموز. الدافع وراء هذا التغيير هو الرغبة في تعزيز مكانة الحكومة داخلياً واعتماد سياسة خارجية أكثر استقلالية وقوة. بيد أن هذه التحاليل تغفل عن الطبيعة الحميمة والتفاعلية و"المتشابكة " للسياسات الخارجية والمحلية. فمثلما أن السياسة الخارجية قادرة على رسم اتجاه السياسة المحلية، بإمكان اعتبارات السياسة المحلية أن تطبع السياسة الخارجية في شكل حاسم، فإن شبه الانفصال التركي المتوقَّع قريباً عن الكتلة الغربية يعزى لناحية العناصر الشعبوية في نزعة العداء للولايات المتحدة وللغرب، حيث يؤجّج القادة الشعبيون هذه المشاعر لدى

السكّان الذين يبحثون بتلهّف عن جهة يلقون اللوم عليها. لكن على الرغم من هذه الخصائص المشتركة، لا تملي المعطيات الجيوسياسية التحوّل في السياسة الخارجية التركية. فتركيا لا تزال تتمتع بقيمة كبيرة نظراً إلى أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى الغرب، وهذا ما أكّدت عليه الزيارات التي قام بها مسؤولون أميركيون وأوروبيون.[30]

بمعنى آخر، فإن ابتعاد تركيا عن الغرب منذ المحاولة الانقلابية في 15 تموز 2016 تكتيك متعمّد من قبل الرئيس أردوغان لتعزيز قاعدة الدعم المحلي للحكومة والاضطلاع بدور إقليمي أقوى. فعلى المستوى المحلي، يسعى الرئيس أردوغان إلى تعزيز قاعدة الدعم للحكومة، لا سيما على ضوء زيادة الانتقادات للحكومة. وبالنسبة لموضوع اللاجئين المتواجدين في تركيا والمتوجهين لأوروبا عبر تركيا، فقد اعتاد العالم وخصوصا أوروبا على سياسة أردوغان التي توظف ورقة اللاجئين لفرض تصوراته على الدول الأوروبية، حيث يحاول إبرام تسوية سياسية مع الاتحاد الأوروبي لإنهاء هذا الملف، وهو يدعو بشكل دائم إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يف بالتزاماته تجاه هذا الملف، ويطالبهم باستحقاقات مالية – يقول أردوغان أن تركيا التزمت بتعهداتها في البيان الموقع مع الاتحاد الأوروبي في 18 آذار 2016 بخصوص تقاسم أعباء اللاجئين وأنها أنفقت ما يقارب 40 مليار دولار على اللاجئين- وهو يهدد بأنه لو لم تتم الاستجابة للمطالب التركية بشأن التقاسم العادل للأعباء والمسؤليات تجاه اللاجئين فهو سيشرع الحدود أمام هؤلاء اللاجئين، وهذا ما تخشاه أوروبا، ويحاول أردوغان الضغط بهذا الاتجاه لتحقيق مكاسب سياسية متعلقة بانضمام تركيا للاتحاد والحصول على امتيازات سياسية واقتصادية وأخرى متعلقة بإلغاء تأشيرات دخول الاتراك إلى أوروبا، وتحقيق مكاسب على مستوى السياسة الخارجية.[31] إذن التحول في السياسة يمنح تركيا استقلالية أكبر في تنفيذ تطلعاتها الإقليمية. هذا التطلع سيؤدي حسب الاستراتيجية التركية إلى تأدية دور أكبر في المنطقة - دوراً قيادياً في الشرق الأوسط-.

على صعيد التوتر الذي حدث مع اليونان وقبرص اليونانية في البحر المتوسط إثر عمليات تركيا للتنقيب عن الغاز، تؤكد تركيا إنها بهذا الإطار تدافع عن حقوقها وحقوق القبارصة الأتراك، وأن ما حدث من توتر فقد وصفه الأوروبيون بأنه تهديد وترهيب للجيران. وبعد أخذ ورد سحبت تركيا سفينة التنقيب قبيل انعقاد القمة الأوروبية التي ستخصص لهذه القضية ومناقشة المسائل العالقة بالحدود البحرية مع اليونان أو الطاقة أو ملف الأمن شرق

المتوسط وملف الهجرة والعلاقات مع تركيا.[32] إذن هذه إحدى السياسات الخارجية والملفات التي يستخدمها أردوغان من موقع القوة لتعزيز مبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، أو البحث من خلف الستار على اتفاقيات ومسائل أخرى تهم تركيا على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والقضايا الأخرى المهمة في الشرق الأوسط التي تهم تركيا بشكل مباشر.

الخاتمة

لا تبرح السياسة الخارجية للرئيس أردوغان على التلويح والتهديد بخروج تركيا من المدار الغربي، وفي أحيان أخرى تؤكد هذه السياسة على أن مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هي مسألة مصيرية ومهمة لتركيا سياسيا واقتصاديا، وهذا ما صرح به "أن هدف عضوية الاتحاد الأوروبي هدف استراتيجي"[33]. في إطار هذه الاستراتيجية، فحينما يحاكي الرئيس أردوغان المزاج الشعبي التركي بشأن التهديد بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي، فهو من أجل مصلحة تركيا واستقلالها وقوتها وتأثيرها على المستوى الاقليمي والدولي. في هذا الإطار، يدرك أردوغان أن هذا التباعد أو الخروج من المدار الغربي سوف يُلقى اللوم مباشرةً على الغرب وخصوصا الاتحاد الأوروبي لإخفاقه في التجاوب مع المطالب التركية.

كما يدرك الرئيس أردوغان أن تركيا لا تزال تتمتع بقيمة كبيرة نظراً إلى أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى أمريكا وأوروبا، وما المناورات التي لجأ إليها في السياسة الخارجية رداً على المحاولة الانقلابية منذ العام 2016، هي متعمدة ومدروسة وتأتي نتيجة خيارٍ اتّخذه يخدم التعديل المرتقب في توجُّه السياسة التركية أهدافاً محلية ودولية على السواء. ويرى كثير من الساسة والمراقبين، وهو ما يدركه الرئيس أردوغان أيضًا أن "الطلاق البائن" بين تركيا والاتحاد الأوروبي صعب الحدوث في ظل وجود روابط جيوسياسية واستراتيجية مشتركة تجعل كل طرف بحاجة إلى الآخر في العديد من الملفات السياسية والأمنية والدفاعية.

كما أنه توجد مصالح عديدة متبادلة تربط تركيا والاتحاد الأوروبي. لذلك، يعي الرئيس أردوغان أنه لا يوجد انفصال تام عن الاتحاد الأوروبي ولا يوجد انضمام كامل إلى الاتحاد الأوروبي، وهو في كل الحالات يوظف هذه المسائل لصالحه في كل حدث وأزمة. بناء على ذلك، قد يصل الأمر إلى حل وسط وشكل ثالث من العلاقة، لا يقوم على الانفصال ولا الاندماج التام، إنما على علاقة تحافظ على مصالح كل طرف وتراعي خصوصياته وتحفظاته.

وتشير بعض التحليلات والتفسيرات أن استراتيجية أردوغان تؤكد لأوروبا وأمريكا ولحلف شمال الأطلسي "الناتو"، بشكل دائم وحثيث، بموقع تركيا الجيوستراتيجي ومكانتها وأهميتها ودورها في كثير من الملفات والاتفاقيات الأمنية في المنطقة، إلى جانب ملف اللاجئين الذي يعتبر بالنسبة لأوروبا من أبرز الملفات التي لا يمكن التخلي عنه. إضافة إلى ذلك، تبرز سياسة التحدي في تعامل أردوغان مع أوروبا والغرب بشكل عام، وما الصراع على مصادر الطاقة في شرق البحر المتوسط في الآونة الأخيرة إلا إحدى سياسات التحدي التي استخدمها أردوغان بشكل مباشر، حيث أرسل سفن أبحاث وسفن تنقيب وفرض أمر واقع في المنطقة وتوفير الحماية العسكرية لها عبر السفن والطائرات الحربية.

هذه الاستراتيجية للرئيس أردوغان ضمن هذا الواقع المهم الذي تحتله تركيا جغرافيا واستراتيجيا مبني من مبدأ أن الاتحاد الأوروبي مضطر للتحاور مع تركيا ولا يوجد لديه خيار آخر أو حلول أخرى دون تركيا، كما أشرنا سابقًا، مثل ملف اللاجئين - الخشية من وقوع موجات هجرة جديدة عبر البر والبحر التركي-، وملفات التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة والتهريب والتعاون في ملفات المنطقة السياسية والأمنية، على اعتبار أن تركيا باتت بشكل مباشر طرفًا أساسيا ومؤثرًا فيها جغرافيًا وسياسيًا.

خلاصة القول، بالرغم من التوجه السياسي الخارجي لسياسة أردوغان نحو الشرق الأوسط، وإثارة مخاوف ابتعاد تركيا عن الغرب، إلا أن استراتيجية أردوغان نحو الاتحاد الأوروبي لا تستثني مبدأ الشراكة مع الغرب بشكل عام ومع الاتحاد الأوروبي بشكل خاص. لذلك، فإن عضوية الاتحاد الأوروبي تُعد المحرك السياسة الخارجية للرئيس أردوغان، بالرغم من مخاوف الغرب وحتى الأتراك أنفسهم من فهم الاتجاه الذي تسير به سياسة مبادرات الانفتاح نحو الشرق الأوسط، إلا أن العامل الأهم في هذا كله هو أن استراتيجية الرئيس أردوغان تقضي الى ان تكون تركيا قوة مركزية، بحيث أن ثقة تركيا بنفسها قد ازدادت أكثر مما كانت عليه سابقًا وأنها صارت تنظر إلى نفسها على أنها منافس إقليمي وعالمي.

على هذا الأساس، يمكن القول أن استراتيجية أردوغان تعتمد على رؤية سياسية تنطلق من مفهوم سياسة التوازن لإعطاء اكبر قدرة للمناورة لسياستها الخارجية تجاه قضايا إقليمية ودولية، في علاقتها مع أوروبا وفي قضايا الشرق الأوسط وأفريقيا، من خلال الحرص على إحداث التوازنات في السياسية الداخلية والإقليمية والدولية والتوجهات ذات الأفضلية للحد

من الابتعاد عن الغرب والولايات المتحدة، لكون الحكومة التركية تعتقد بأنها لا يمكن أن تقوم بأي دور إقليمي ما لم يحظى بالرضا والقبول من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الدول الغربية أيضاً.

الهوامش:

---

1 بدأت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي في إطار نظام الشراكة الذي كان أساساً لاتفاقية أنقرة التي وقعت بين تركيا والتجمع الاقتصادي الأوربي بتاريخ 12 أيلول/سبتمبر 1963 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1 كانون الأول/ديسمبر 1964. موقع وزارة الخارجية التركية، العلاقات التركية مع الاتحاد الاوروبي، http://www.mfa.gov.tr/default.ar.mfa، تاريخ الدخول 2020/9/19.

2 تقرير المفوضية الأوروبية الصادر عام 2012؛ شرح فيه عدم احتمال انضمام تركيا: حرية التعبير، حرية الفكر، حرية الاعتقاد، حرية التجمع، العدالة، حقوق الطفل وحقوق النقابات. أكدت المفوضية أيضًا على مشكل حرية الصحافة، سياسات مكافحة التمييز ضد المثليين جنسيا والأشخاص ذوي الإعاقة ناهيك عن التعذيب في السجون ومسألة العنف ضد المرأة في العلاقات خارج نطاق الزواج وكذلك المبكر الزواج القسري.

3 تركيا وأوروبا شراكة استراتيجية تواجهها عقبات، موقع الخليج أون لاين، تاريخ الدخول2020/9/20، http://khaleej.online/LqjWj5

4 تركيا وأوروبا شراكة استراتيجية تواجهها عقبات، موقع الخليج أون لاين، مرجع سابق.

5 حيدر جاسم محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، رسالة ماجستير في العلوم السياسية – 2014، جامعة الشرق الأوسط.

6 الاتحاد الأوروبي يمد مظلته باتجاه تركيا– الديمغرافيا وهاجس النفوذ السياسي– الرياض 26 - كانون الثاني 2005

7 حيدر جاسم محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، مرجع سابق.

8 John A.Scherpereel-Is Turkey 'European ,'and Does it really matter ?A consideration in light of recent Empirical data-draft prepared for presentation at the 49th annual meeting of international studies association San Francisco,CA,March 2008 . p10

9 الصفصافي، احمد القط وري، البراغماتية السياسية لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة شؤون الشرق الاوسط -2007 ، العدد،21 ، 22-24.

10 لقمان عمر النعيمي– تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام– مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2007 - ص 42.

11 الديب، محمد،(2007) ، " المشكلة الكردية"، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد 24، 27.

12 نور الدين، محمد .(2010) السياسة الخارجية لتركيا محاورها ورهاناتها .ط1 ، الدوحة: مركز الجزيرة للد راسات.

13 ارتبطت السياسة الخارجية التركية في ظل حُكم حزب العدالة والتنمية باسم أحمد داوود أوغلو، الذي أوجز المبادئ السياسية الخارجية لبلده في عدة كتابات أهمها كتاب العمق الاستراتيجي الذي نُشر عام 2001. حاول أوغلو عمل تغيير جذري على السياسة الخارجية التركية حيث تبنى عقيدة "صفر مشاكل" وفي الوقت ذاته محاولة بناء الدولة التركية وجعلها كقوة عظمى. بفضل هذه السياسات؛ أصبح لتركيا أهمية كبيرة، ليست في منطقة الشرق الأوسط فقط بل في العالم بأكمله كما ارتفع دورها الدبلوماسي وبخاصة في قضايا الشرق الأوسط.

14 هيثم الكيلاني- دراسات إستراتيجية– العدد -6 تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية– مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 1996 - ص 36.

15 **Kristy Hughes,' Turkey and the European Union; just another Enlargement/'<friends of 88 europe.org/pdfs/Turkey and the European UnionWorking paper foE.pdf 2004**

16 حسين مقلد، تركيا والاتحاد الاوروبي بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 1، 2020.

17 حيدر جاسم محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، مرجع سابق.

18 مجلة الجيش– العدد – 245 تركيا والاتحاد الأوروبي ماذا يريد كل طرف من الآخر– حوار مع د. محمد نور الدين،ww.Lebarmy.gov.lb10

19 باتريك سيل– تركيا تجتاز عقبة على الطريق إلى أوروبا- المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب والشرق الأوسط، 2004.

20 جانكيز أكتر– تركيا وهويتها السياسية المتنازعة -جريدة الحياة 2008/7/3، نقلاً عن الفايننشال تايمز 2008/6/25.

21 عرض المانيا وفرنسا على تركيا شراكة مميزة بدلا من العضوية الكاملة على مستوى التجارة والنقل والسياحة والتعليم والقوانين والسياسة الخارجية والملفات الأمنية والعسكرية.

22 ، حسين طلال مقلد،" تركيا والاتحاد الاوروبي بين العضوية والشراكة"، مجلة، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 2010، 26 العدد.1 -337- 356

23 موريال ميراك فيسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،2014، 48.

24 حيدر جاسم محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، مرجع سابق.

25 عصام ملكاوي ، دراسة بعنوان : تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة- 2013.

26 سميم أكغونول. تركيا: سياسة خارجية تفتقد إلى الاتّساق،2018/3/29، https://orientxxi.info/ar/Samim-Akgonul

27 سميم أكغونول. تركيا: سياسة خارجية تفتقد إلى الاتّساق، مصدر سابق.

28 دويتشه فيله- برلين، أردوغان يريد عودة أمبراطورية عثمانية تملأ فراغ انسحاب أميركا، 202/6/25، www.dw.com.

29 دويتشه فيله- برلين، أردوغان يريد عودة أمبراطورية عثمانية تملأ فراغ انسحاب أميركا، مرجع سابق.

30 قدير يلدريم، تركيا والتحول الوشيك نحو الشرق، 18آب 2016، https://carnegieendowment.org/sada/64359

31 صحيفة Deutsche Welle الألمانية، بعد لقاء أردوغان.. الاتحاد الاوروبي متمسك باتفاقية اللاجئين، 2020/3/9، www.dw.com، تاريخ الدخول 2020/9/20.

32 موقع الجزيرة الالكتروني، شرق المتوسط .. اليونان تطالب تركيا بخطوات لخفض التوتر والناتو يرعى مفاوضات عسكرية بينهما، www.aljazeera.net/news/pol، تاريخ الدخول 2020/9/20.

33 صحيفة Deutsche Welle الألمانية، أردوغان.. عضوية الاتحاد الاوروبي "هدف استراتيجي" لتركيا، 2016/53/9، www.dw.com، تاريخ الدخول 2020/9/22.

المصادر والمراجع

1- موقع وزارة الخارجية التركية، العلاقات التركية مع الاتحاد الاوروبي، http://www.mfa.gov.tr/default.ar.mfa.

2- تقرير المفوضية الأوروبية الصادر عام 2012.

3- تركيا وأوروبا شراكة استراتيجية تواجهها عقبات، موقع الخليج أون لاين، http://khaleej.online/LqjWj5.

4- حيدر جاسم محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، رسالة ماجستير في العلوم السياسية – 2014، جامعة الشرق الأوسط.

5- الاتحاد الأوروبي يمد مظلته باتجاه تركيا– الديمغرافيا وهاجس النفوذ السياسي– الرياض - 26كانون الثاني 2005

6- John A.Scherpereel-Is Turkey 'European ،A? Does it really matter and' consideration in light of recent Empirical data-draft prepared for presentation at the 49th annual meeting of international studies association San Francisco, CA, March 2008 .

7- الصفصافي، احمد القط وري، البراغماتية السياسية لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة شؤون الشرق الاوسط -2007 ، العدد،21 .

8- لقمان عمر النعيمي– تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام– مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2007.

9- الديب، محمد،(2007) ، " المشكلة الكردية"، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد 24.

10- نور الدين، محمد .(2010) السياسة الخارجية لتركيا محاورها ورهاناتها .ط1 ، الدوحة: مركز الجزيرة للد راسات.

11- هيثم الكيلاني- دراسات استراتيجية– العدد -6 تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية– مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 1996.

12- Kristy Hughes,' Turkey and the European Union; just another Enlargement/'<friends of 88 europe.org/pdfs/Turkey and the European Union Working paper foE.pdf 2004

13- حسين مقلد، تركيا والاتحاد الاوروبي بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 1، 2020.

14- مجلة الجيش– العدد – 245 تركيا والاتحاد الأوروبي ماذا يريد كل طرف من الآخر– حوار مع د. محمد نور الدين

15- باتريك سيل– تركيا تجتاز عقبة على الطريق إلى أوروبا- المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب والشرق الأوسط، 2004.

16- جانكيز أكتر– تركيا وهويتها السياسية المتنازعة -جريدة الحياة 2008/7/3، نقلاً عن الفاينشال تايمز 2008/6/25.

17- حسين طلال مقلد،" تركيا والاتحاد الاوروبي بين العضوية والشراكة"، مجلة، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 2010، 26 العدد 1.

18- موريال ميراك فيسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،2014.

19- عصام ملكاوي ، دراسة بعنوان : تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة- 2013.

20- سميم أكغونول. تركيا: سياسة خارجية تفتقد إلى الاتّساق،2018/3/29.

21- دويتشه فيله- برلين، أردوغان يريد عودة إمبراطورية عثمانية تملأ فراغ انسحاب أميركا، 202/6/25.

22- قدير يلدريم، تركيا والتحول الوشيك نحو الشرق، 18آب 2016.

23- صحيفة Deutsche Welle الألمانية، بعد لقاء أردوغان.. الاتحاد الاوروبي متمسك باتفاقية اللاجئين.

24- موقع الجزيرة الالكتروني، شرق المتوسط .. اليونان تطالب تركيا بخطوات لخفض التوتر والناتو يرعى مفاوضات عسكرية بينهما.

25- صحيفة Deutsche Welle الألمانية، أردوغان.. عضوية الاتحاد الاوروبي "هدف استراتيجي" لتركيا.

The Turkish strategy towards the European Union during the era of President Erdogan

Prof. Dr. Rana Hassib Kazim **Dr. Hisham Mutab Abdullah**

College of Education - Al-Mustansiriyah University

Keywords: Arab, the Palestinian revolution, The Zionist, Egypt, Syria, Jordan.

Summary:

Under President Erdogan, Turkey is still meeting with Europe within the broad European house around common controls, principles and values and by applying for full membership with the European Union by strengthening democratic life, developing human rights, institutionalizing a free market economy and consolidating contemporary life standards at all levels.

In this research, we will seek to answer the following question, namely, does Turkey still play a pivotal and influential role in the European continent, which makes its accession to the European Union a strategic choice? Or are the transformations and crises with France and Greece and the economic crises afflicting the European Union countries, Or is the Syrian crisis and its repercussions on Turkey making it dominate the Turkish desire to join the European Union? Therefore, is Turkey (Erdogan) trying to shift towards other options that make Turkey look for more appropriate options so that Turkey's strategic options become an alternative to the strategy of joining the European Union?

In this context, the Turkish strategy towards the European Union will be reviewed under President Erdogan, the development of the relationship between Turkey and the European Union, the implications of Turkey's accession to the European Union, the Turkish foreign and domestic policy, and the extent of Turkey's political and economic influence and power at the international level.

The determinants of Turkey's accession to the European Union will also be discussed, which are the geographical determinant, the demographic determinant, the religious factor, and the most important political problems with Europe, such as the Cyprus and the Armenian issue, the Kurdish problem, and the economic determinant. The most important relationship between the European Union and Turkey is the issue of Turkey's accession to the European Union. With the fluctuation of relations between the two parties in this field, sometimes by accepting to enter into the negotiations to join the European Union and offering difficult and almost impossible conditions for Turkey to join it, and sometimes by evaluating the requirements that Turkey meets, rejecting some of them, accepting some of them partially, and presenting new demands in different ways.

In this context, President Erdoğan's foreign policy is about communication and continuity across time stages, seeking to achieve its goals. At the same time, Erdoğan is trying to play a prominent, influential and distinguished regional role through the new foreign policy orientations towards the Middle East. This does not mean that he has abandoned and neglected the issue of accession to the European Union. Rather, he believes that this goal will only be achieved through Turkey's exercise of a central regional and international role, which gives Turkey strength in the issue of its accession to the European Union, an international and central dimension to it in the political and economic aspects and influence at the regional and international level, and this means a policy of balance to give the greatest ability to maneuver its policy Foreign affairs towards regional and international issues, in its relationship with Europe and in the Middle East and Africa.